

متابعة

لا TVA على المازوت بنوعيه

لجنة المال النيابية: سياسات الدعم يستفيد منها المحتكر

المحتكرون. وتوصلنا إلى اقتراح تقدم به النائب ياسين جابر ووافق عليه الجميع بعقد جلسة خاصة للجنة يُستمع فيها إلى تقرير من وزارة الاقتصاد وإلى تقرير من وزارة الطاقة بحضور التفتيش المركزي للتحقق مما حصل في الأيام القليلة الماضية؛ لأن الدعم الذي حصل على مادة المازوت خلال الفترة السابقة لم يستفد منه المواطن وحصلت عمليات التخزين وبالتالي جرى بيعه من دون دعم».

وسال كنعان: «من المسؤول عن هذا الأمر وهذا التوزيع؟ وبعد أن استوضحنا وزارتي الطاقة والاقتصاد، تبين من خلال ما أدلى به ممثل وزارة الطاقة، أن الوزارة كانت ضد الدعم من الأساس، وأنه حتى الوزراء والحكومة كان التوجه لديهم برفض الدعم لفترات محددة؛ لأنه لم يخدم أهدافه، بل أعطى فقط الفرصة لكثير من التجار والمحتكرين».

ولفت كنعان إلى أنه تبين من خلال النقاش أن هناك أكثر من مئة شركة لم تدخل ضمن اتحاد تجمّع الشركات الخاصة، وتبين أن هذا الاتحاد لا يضم سوى 13 شركة مستوفية الشروط. وسأل: «من ينظم هذا السوق في لبنان؟ ومن ينظم إدارة التوزيع، وكيف يضبط هذا الأمر؟ ولماذا نذهب في سياسات دعم لا يستفيد منها سوى المحتكر في لبنان؟».

(الأخبار)

الـ TVA. هكذا، دمجت اللجنة بين اقتراح أبي نصر المعجل المكرر بمشروع قانون الحكومة. «بعد نقاش في كل حيثيات هذه المسألة، اتّفقت وأقرت صيغة لا تميّز بين مادة مازوت وأخرى، وهذه كانت خلفية الاقتراح الذي قدمه أبي نصر من دون تحديد أي مهلة للدعم» يقول كنعان. وهكذا توافقت لجنة المال مع ما أقرته لجنة الأشغال العامة والطاقة في ما يتعلق بدعم مادتي المازوت من دون استثناء، مع اختلاف في فقرة تحديد رفع الضريبة على القيمة المضافة بمهلة معينة؛ فلجنة الأشغال اقترحت إزالة الضريبة لعام واحد، على أن تكون هذه المهلة قابلة للتמיד، فيما تدعو لجنة المال إلى إزالة الضريبة نهائياً وبلا فترة محددة.

وشرح كنعان قائلاً إن تحديد فترات لوضع الدعم على المازوت، كما كان يحصل من قبل، أصبح يؤدي في النهاية إلى الاحتكار وإلى تخزين المادة واستغلال الأمر، بما لا يفيد المواطن». ولفت إلى أنه «بناءً على كل ما ورد، فقد دعم المازوت في لجنة المال والموازنة، وجرى التوافق على رفع ضريبة الـ TVA عن مادة المازوت من دون تمييز، ومن دون أي أجل محدد، بحيث يكون الدعم دائماً». وتابع: «خلال النقاش تطرقنا إلى بحث مسألة الدعم وما رافقه في اليومين الماضيين، ولا سيما ما أثير عن أرباح غير مشروعة وغير منظورة استفاد منها

«لن يبقى هناك ضريبة TVA على المازوت، وليست هناك مدة محددة للدعم، وليست هناك عملية تمييز بين المازوت الأحمر أو الأخضر، وذلك منعاً لأي نوع من الاحتكار أو الغش في هذه المادة». هذا ما خلصت إليه مناقشات لجنة المال والموازنة النيابية أمس، التي عقدت برئاسة رئيس اللجنة إبراهيم كنعان وحضور وزير المال محمد الصفدي، وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، وممثلي قطاع النفط العام والخاص في لبنان. هذا الإجراء سيؤدي إلى خفض إيرادات الدولة 40 مليار ليرة، بحسب كنعان، وبالتالي سيُبيّحت عن موارد أخرى للخزينة لا تحلّل المواطنين من ذوي الدخل المحدود أي أعباء. تطبيق هذا القرار ينتظر الهيئة العامة لمجلس النواب، بحيث سيُرفع ما خلصت إليه لجنة المال والموازنة، إضافة إلى ما توصلت إليه لجنة الأشغال العامة والنقل، للخروج بقرار موحد بشأن هذا الموضوع.

فقد كان على جدول أعمال الجلسة اقتراح قانون مقدم من النائب نعمة الله أبي نصر يتعلق بإعفاء مادة المازوت من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) من دون تمييز بين المازوت الأحمر والأخضر. وكذلك مشروع قانون محال من الحكومة يحمل الرقم 7301، ويتعلق بإعفاء منشآت النفط ومادة المازوت الأحمر الذي تستورده منشآت النفط من ضريبة

السوريون يؤسسون شركات «أوف شور» في لبنان

«اختبار الضغط» لمعرفة مدى وجود قروض متعثرة في السوق السورية ومدى انكشاف المصارف اللبنانية على هذا الواقع.

يقول المطلعون على هذا الاختبار إن محفظة المصارف اللبنانية تظهر وجود قروض لزيانين سوريين تبلغ 5 مليارات دولار، منها 2,5 مليار دولار ممولّة من المصارف ذات المساهمات اللبنانية في سوريا، فيما هناك 2,5 مليار دولار ممولة من المصارف اللبنانية، سواء من فروعها الأساسية في لبنان أو الفروع التابعة في أوروبا ودول الخليج.

وبناءً على هذا الاختبار طلبت اللجنة من كل مصرف أن يتخذ مؤونات إضافية، (يعني أموال احتياط لتمويل الخسائر)، بعدما أظهرت نتائج اختبار الضغط أن التسليفات في سوريا تتركز بنسبة مهمة في قروض الأفراد والتجزئة، وهي الأكثر عرضة للمخاطر، وخصوصاً في الحالة الراهنة. ويتردّد أن مجمل قيمة المؤونات التي طلبت من كل مصرف بحسب طبيعة محفظة تسليفاته، تصل إلى 200 مليون دولار.

وكان لافتاً أن يعلن بنك عودة ميزانيته الموحدة في لبنان، مشيراً إلى أن كامل أرباح فروعهم في مصر وسوريا والبالغة 42 مليون دولار حوّلت إلى مؤونات، ومشهداً في ميزانيته المنشورة أمس على أن المؤونات بكامل قيمة التدني تبلغ 368 مليون دولار.

وهذا الوضع في تكوين المؤونات ينسحب على المصارف الآتية: «بلوم بنك»، «بنك بيمو»، «البنك اللبناني الفرنسي»، «فرنسبنك»، «بنك بيبلس»، «فرست ناشيونال بنك».



في مركزها الأوسط. كذلك فإنه من ضمن موضوعها المقر قانوناً يمكن هذه الشركات أن تتعاطى بالأعمال الآتية: عقود وإدارة شركات، تجارة مثلثة، النشاط البحري، تملك أسهم في مؤسسات أجنبية غير مقيمة في لبنان، إقراض شركات غير مقيمة، تمثيل وكالات أجنبية في أسواق خارجية.. كل هذه الأعمال تتناسب مع حاجات رجال الأعمال السوريين.

أزمة المصارف

ومن أبرز التقاطعات السورية - اللبنانية الأعمال المصرفية. فهناك 7 مصارف لبنانية تملك مساهمات أساسية في القطاع المصرفي السوري، غالبيتها تعد مصارف لبنانية بنحو شبه كامل ولكن بغلاف سوري. هذه المصارف تمارس مختلف الأعمال المصرفية من تمويل وتسليف للأفراد والمؤسسات وفتح اعتمادات وسواها من الأعمال المصرفية المعتادة. في هذا الإطار، قرّرت لجنة الرقابة على المصارف أن تقوم بما يُعرف باسم

حالية

2615 مليار ليرة فائض أولي في الموازنة!

331 مليار ليرة. واللافت في الإيرادات أن ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية بالإضافة إلى ضرائب الاتصالات تمثّل نحو 7045 مليار ليرة، منها 3077 مليار ليرة للضريبة على القيمة المضافة.

وبلغ إجمالي الإنفاق (الموازنة والخزينة) نحو 15671 مليار ليرة بارتفاع نحو 177 مليار ليرة، وما نسبته 1,14%. وبلغ مجموع الإنفاق من خارج خدمة الدين العام خلال هذه الفترة نحو 10116 مليار ليرة، بزيادة قدرها 331 مليار ليرة.

(الأخبار)

16,69% من مجمل مجموع النفقات. وبلغ إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة نحو 12731 مليار ليرة، أي بارتفاع قدره 1549 مليار ليرة ونسبته 13,86%، وسجلت إيرادات الموازنة نحو 12107 مليارات ليرة بارتفاع بلغ نحو 1535 ملياراً ونسبته 14,52%. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة الاتصالات حوّلت نحو 1992 مليون ليرة إلى حساب الخزينة العامة في مصرف لبنان حتى تشرين الثاني من عام 2011. أما الرقمتي المدرج في عام 2010 فيمثل المبلغ الفعلي الذي حولته وزارة الاتصالات إلى وزارة المال والبالغ

أظهرت نتائج المالية العامة حتى نهاية شهر تشرين الثاني من عام 2011 انخفاضاً في العجز الإجمالي بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام 2010 بقيمة 1372 مليار ليرة، فيما ارتفع الفائض الأولي بنحو 1218 مليار ليرة. وأوضح بيان وزارة المال، الذي يلخص عمليات الموازنة والخزينة، أن العجز الإجمالي (الموازنة وعمليات الخزينة) بلغ 2940 مليار ليرة، أي ما نسبته 18,76% من إجمالي النفقات المحققة خلال هذه الفترة، وبلغ الفائض الأولي الإجمالي نحو 2615 مليار ليرة، أي ما نسبته

باختصار

ملايين عاطل من العمل في عام 2013. ولكن إذا تحقّق السيناريو المتفائل «المبني على الأمل بحل أزمة دين اليورو»، فقد ينخفض العدد بحوالي مليون شخص.

ويُشير التقرير إلى أن الأزمة تستهدف الشباب خصوصاً، حيث وصل عدد الشباب (بين 15 عاماً و24 عاماً) العاطلين من العمل إلى 78,4 مليون شخص في عام 2011، ولا يزال معدّل البطالة في صفوفهم عند 12,7% «أعلى بنقطة مئوية كاملة عن المعدّل المسجّل قبل الأزمة». ويُعدّ الشباب أكثر عرضة للبطالة من البالغين بثلاث مرّات، بحسب منظمة العمل، «وفقد ما يقارب 6,4 ملايين شاب الأمل بإيجاد وظيفة وقرّروا الانسحاب كلياً من سوق العمل».

وحتى لدى الشباب العاملين، يتابع التقرير، تزداد إمكانيّة وجودهم في وظيفة ذات دوام جزئي، وغالباً وفقاً لعقود مؤقتة. أمّا في الدول النامية، فينضمّ الشباب إلى صفوف الفقراء الكادحين بشكل غير متناسب مع التوقع بعدم تغيير عدد العاطلين من العمل الشباب في عام 2012».

ومع استمرار ارتفاع حصة الشباب المنسحبين من سوق العمل، ووفقاً للمسار الحالي، «هناك أمل ضئيل بتحقيق تقدّم حقيقي على مستوى البطالة لدى الشباب على المدى القصير».

(الأخبار)

ويقول التقرير إنّ العالم يستهل العام الجديد بمواجهة تحدّي جديد من حيث استحداث فرص العمل ومعالجة العجز في ضمان العمل اللائق. وبعد 3 سنوات على استمرار أزمة الوظائف في أسواق العمل العالمية وعلى خلفيّة التوقعات بتراجع الحركة الاقتصادية، وصل عدد العاطلين من العمل عالمياً إلى 200 مليون شخص، أي ازداد بواقع 27 مليون شخص منذ اندلاع الأزمة.

وهناك حاجة إلى استحداث أكثر من 400 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقد المقبل لتلّافي ارتفاع معدّل البطالة في المستقبل، يتابع التقرير. غير أنّه يُشير في الوقت نفسه إلى أنّه «سعيًا إلى ضمان استدامة النمو مع المحافظة على التماسك الاجتماعي، يتعيّن على العالم أن يرتفع إلى مستوى التحدي الطارئ الذي يتطلب استحداث 600 مليون وظيفة منتجة خلال العقد المقبل».

ورغم ذلك «سيبقى 900 مليون عامل دون خطّ الفقر، حيث يعيش وأسرته بدولارين في اليوم الواحد، لا سيّما في البلدان النامية».

وليفت التقرير إلى أنّ التوقعات الأولية تفيد بأنّ معدّل البطالة العالمي لن يتغيّر من الآن حتى عام 2016 وسيظلّ يمثل 6% من القوى العاملة العالمية. وإذا تحقّق السيناريو الأسوأ، أي تراجع النمو العالمي إلى ما دون 2%، فإنّ عدد العاطلين من العمل سيرتفع بوتيرة أسرع ليصل إلى 209

2012، مقارنة بـ1,6% في العام الماضي، فيما ستكون النسبة 5,4% في البلدان النامية تراجعاً من 6,2% في عام 2011.

وفي ما خصّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ينتمي إليها لبنان، فستبلغ نسبة النمو فيها 3,2% بعدما كانت 3,1% في العام الماضي.

وفي مؤتمر صحافي في واشنطن، قال كبير الاقتصاديين في صندوق النقد أوليفييه بلانشار (الصورة) إنّ «أفق النمو متواضع ويُمكن أن يكون أسوأ». وأضاف: «التعافي الاقتصادي العالمي الذي كان في الأساس ضعيفاً معرضاً لمخاطر التباطؤ. ومركز تلك المخاطر هو أوروبا، ولكن باقي مناطق العالم تتأثر على نحو متزايد».

تحذير استحداث 600 مليون وظيفة خلال العقد المقبل

هو ما يواجهه العالم حالياً وفقاً لتقرير «اتجاهات الاستخدام العالمية 2012»، الذي أعدته منظمة العمل الدولية ويحمل عنوان «تلافي تفاقم أزمة الوظائف».



«ضغوط مكثفة في منطقة اليورو وهشاشة في المناطق الأخرى»

تهددان تعافي الاقتصاد العالمي وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي عن أفق الاقتصاد العالمي الذي صدر أمس، والذي يحذّر من أنّ «الأوضاع المالية تدهورت وأفاق النمو خفتت وتضاعفت المخاطر».

ويتوقع التقرير نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,25% في عام 2012، بانخفاض قدره ثلاثة أرباع النقطة المئوية مقارنة بالتوقعات التي كان قد أعدّها الصندوق في أيلول الماضي. وتعود هذه المراجعة السلبية إلى واقع أنّ منطقة اليورو التي تضمّ 17 اقتصاداً «ستدخل في ركود طفيف في عام 2012 نتيجة ارتفاع تكاليف الاقتراض السيادي، وتأثير خفض تعويض المصارف على الاقتصاد الحقيقي إضافة إلى تأثير المزيد من إجراءات التوطيد المالية». كذلك من المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصادات الناشئة نظراً إلى «ازدياد سوء البيئة الخارجية وضعف الطلب الداخلي» في تلك الاقتصادات. ويُشير التقرير إلى أنّ «التحدي المباشر هو استعادة الثقة وإنهاء الأزمة في منطقة اليورو عبر دعم النمو والتصحيح واحتواء خفض الدعم (من المصارف) وتأمين سيولة أكبر وتكييف نقدي».

وستسجّل البلدان المتقدّمة معدّل نموّ يبلغ 1,2% في عام